

Distr.: General
3 October 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 168 من جدول الأعمال

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتوجه إليكم بشأن ارتكاب البلد المضيف انتهاكاً جسيماً آخر لالتزاماته المنصوص عليها في اتفاق المبرم في عام 1947، وهو انتهاكٌ يؤثر تأثيراً مباشراً على حقوق والتزامات الاتحاد الروسي بوصفه عضواً في الأمم المتحدة.

فقد امتنعت الولايات المتحدة عن إصدار تأشيرات دخول لرئاسة وأفراد الوفد الروسي المتوجه لحضور دورة اللجنة الأولى المعقودة في إطار الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة والتي كان من المقرر بدء أعمالها اليوم، 3 تشرين الأول/أكتوبر، ومن أعضاء ذلك الوفد قسطنطين فورونتسوف، نائب مدير إدارة عدم الانتشار وتحديد الأسلحة بوزارة خارجية الاتحاد الروسي؛ وأندريه بيلوسوف، نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وإيفان فومين، المستشار بإدارة عدم الانتشار وتحديد الأسلحة بوزارة خارجية الاتحاد الروسي؛ وإيفغيني زخاروف، السكرتير الأول بإدارة عدم الانتشار وتحديد الأسلحة بوزارة خارجية الاتحاد الروسي.

ويزيد من فداحة هذا الانتهاك أن الوثائق اللازمة جرى تقديمها قبل الموعد المقرر بفترة لا بأس بها، أي منذ منتصف تموز/يوليه 2024، وهو ما أتاح للبلد المضيف أكثر من شهرين للنظر فيها وإتمام الإجراءات الداخلية ذات الصلة.

ونتيجة لانتهاك البلد المضيف لالتزاماته القانونية الدولية على هذا النحو، حُرِمَ الاتحاد الروسي من إمكانية المشاركة بكفاءة في أعمال اللجنة الأولى، على قدم المساواة مع غيره من الوفود التي استقادت من خبرات الزملاء الموفدين من العواصم ذوي التخصص في شؤون بالغة التعقيد في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة.



وأود في هذا الصدد أن أشير إلى الفقرتين 9 و 15 من قرار الجمعية العامة 116/78 اللتين تتصان على أن يصدر البلد المضيف على وجه السرعة تأشيرات دخول لجميع ممثلي الدول الأعضاء في الوقت المناسب لتمكينهم من السفر إلى نيويورك لأداء أعمال تتعلق بالأمم المتحدة، بما في ذلك لحضور الاجتماعات الرسمية التي تعقدها الأمم المتحدة، وعلى أن يشارك الأمين العام مشاركة فعلية في جميع جوانب علاقات الأمم المتحدة مع البلد المضيف.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة لا تبدي أي نية للعودة إلى التنفيذ الواجب لالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاق المقر لعام 1947. ولذلك، نكرر التأكيد على أنه ما من حل آخر لهذا الوضع إلا مباشرة إجراءات التحكيم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بموجب المادة 21 من اتفاق المقر لعام 1947، وفقاً لتوصيات لجنة العلاقات مع البلد المضيف وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار 116/78. وفي هذا الصدد، أتوقع أن تتبوع توصيات لجنة العلاقات مع البلد المضيف وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 116/78، بشأن الإجراءات القانونية على النحو المنصوص عليه في المادة 21 المذكورة أعلاه.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 168 من جدول الأعمال.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا